واقع مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية

Reality of Sustainable Human Development Indicators in Arab Countries

الاستاذ الدكتور عبد الكريم عبدالله

المدرس الدكتور عصام عبد الخضر سعود

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعه المستنصرية

Prof. Dr. Abdul Karim Abdullah

Dr.Essam Abdel Khader Saud

المستخلص

لقد انصب جل اهتمام المنظمات الدولية على تحقيق المتطلبات الأساسية للبشر (الطعام،السكن،التعليم) لينطلق ذلك الاهتمام الى التنمية البشرية المستدامة المتمثلة بتمكين الافراد وتوسيع خياراتهم وامكاناتهم، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي بصورة عادلة،فضلا عن المحافظة على البيئة،أي ان التنمية البشرية المستدامة منهاج تنموي يأخذ في بعده الاجتماعي (الفقراء) والتشغيل (فرص العمل) والجندري (المرأة) والديموغرافي (الطفل).

ان الهدف الأساس لهذا البحث يتمثل بإلقاء الضوء على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية (مؤشر التعليم،مؤشر الصحة،حماية البيئة) لمعرفة موقع البلدان العربية في الترتيب الدولي.

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((هناك علاقة إيجابية بين الانفاق العام ومعدلات نمو مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية).

وقد توصل البحث الى ان تباطؤ مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية، رغم تباينها، كانت له آثار سلبية على عملية النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:التنمية البشرية المستدامة،الدول العربية،التعليم،الصحة،البيئة.

Abstract

The attention Of International Organizations was focused on satisfying the basic requirements of Sustainable human development, especially in developing countries.

The aim of this paper is to shed light on the indicators of Sustainable human development in Arab countries,(Education ,health, environmental, protection).

The hypothesis adopted in this paper states that "there is a positive relationship between public expenditure and growth rates of indicators of Sustainable human development in Arab countries".

The papers concluded that Sustainable human development indicators were declined, in comparison with developed countries, which had a negative reflection upon economic growth.

Key Word: Sustainable Human Development , Development, Education, Health, Environment.

مقدمة:

وضع التقرير الاول للتنمية البشرية في عام 1990 رؤية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي،قوامها تزويد الافراد بالقدرة على توسيع خياراتهمّ وإمكاناتهم، ومنذ ذلك الحين، يشهد العالم تقدّما كبيراً، إذ تمكن العديد من الاقتصادات النامية من تحقيق نمو سريع ومتواصل ومن الارتقاءّ بمستوى التنمية البشرية. ولعل نهضة بلدانّ الجنوب هي من أبرز سمات التغير السريع في العالم اليوم. وتقارب حصة الجنوب اليوم حوالى ثلث الانتاج والاستهلاك في العالم،ولولا النمو الملحوظ الذي سجلته تلك الاقتصادات، وفي مقدمتها الهند والصين،لرزخ العالم اكثر تحت وطأة الركود الاقتصادي.

إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب، وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا، وهي أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة، لا بتدميرها، ويمكن البشر بدلا من تهميشهم. وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء، ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم، ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم وعليه، فإن التنمية البشرية المستدامة هي منهج للتنمية يدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل.

أهمية البحث: تتأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو التنمية البشرية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية.

فرضية البحث: يفترض الباحث إن ((هناك علاقة بين الإنفاق العام ومعدلات نمو المؤشرات البشرية في الدول العربيه)).

حدود البحث الزمانية والمكانية:تناول البحث المدة الممتدة مابين 1990-2013،إذ إن ما متوافر منه من بيانات كانت الأساس في اختيار هذه المدة،أما الحدود المكانية فقد اختصت بالدول العربية بشكل عام.

1-مفهوم التنمية البشرية المستدامة

في مطلع التسعينيات من القرن الماضي اخذ مفهوم التنمية البشرية بعدا مؤسسيا عندما تبنته منظمة الأمم المتحدة وتم إصدار تقارير التنمية البشرية في العالم ابتداءً من عام (1990) يتم اعدادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وقد تم تعريف التنمية البشرية على وفق التقارير أعلاه على انها عملية توسيع خيارات الناس، UNDP،1990،ص10.

ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات يمكن أن تكون محددة ويمكن أن تتغير بمرور الزمن، الا انه يمكن أن نستخلص اجمالي الخيارات الأساسية اعلاه باكتساب الإنسان المعرفة والتعليم والتأهيل وحصوله على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، الا أن هذه الخيارات لا تنتهي عند هذا الحد إذ أن هناك خيارات إضافية تتمثل في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتمتع بفرص الخلق والابداع وحقوق الإنسان وغيرها من الخيارات(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة،2008،ص11).

وفي تقرير التنمية البشرية لعام (1994) صارت التنمية البشرية مستدامة أي انها تؤكد على حماية الخيارات الإنسانية للاجيال الحاضرة والمستقبلية، وقد وضعت للتنمية البشرية المستدامة أربعة أركان رئيسة هي: (العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والتمكين، والمشاركة)(عقيل حميد جابر الحلو،2008،ص10-11).

إن عمل التنمية البشرية صار يهدف لتنمية النواحي الفكرية لأفراد المجتمع وامتلاك المهارات المهنية وتطويرها لتأمين فرص التمتع بالفنون واكتساب المعارف العلمية (بيت الحكمة،2006،ص9).

ومع صياغة مفهوم التنمية البشرية ولكونه يتعلق بقدرة الناس على أن يعيشوا طويلا والوقاية من الأمراض وحق التعلم والقضاء على الأمية والجوع... لذا كان لا بدّ من اعتماد مؤشرات لقياس التقدم والحرمان في درجة تحقق هذه الأهداف، وبالفعل اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة متغيرات رئيسة للدلالة على التنمية البشرية في العالم، وهذه المؤشرات هي الدخل والتعليم والصحة، وقد صمم دليل لهذه المؤشرات سمي بدليل التنمية البشرية (Human development Index) يعطي تدرجا نسبيا للبلدان ويبيّن المدى الذي وصل اليه كل بلد على وفق هذا الدليل ومقارنته مع باقي بلدان العالم(محبوب الحق،1993،ص22).

فمؤشر العمر المتوقع يمسك بالقدرة على العيش حياة مديدة وصحية وخالية من الأمراض، بينما يعكس مؤشر التحصيل التعليمي القدرة على الحصول على مقوّمات العيش (المادية والمعنوية) والاستمتاع بالصحة السليمة والاتصال مع المجتمع ،عليه يتألف الدليل من ثلاثة مكونات هي العمر المتوقع عند الولادة، معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين ونسبة القيد المشترك في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، والدخل الحقيقي مقاسا بالقيمة التعادلية للقوة الشرائية ،وبذلك يمكن عد المؤشرات المستخدمة في الدليل مؤشرات غايات، تمثل عناصر الخيارات المتاحة للناس،وفيما يأتي استعراض لهذه المؤشرات وحسب ما متوافر من بيانات عنها.

نخلص من هذا إلى أن مفهوم التنمية البشرية الحديث لم يعد ذلك المفهوم السابق الذي يقوم على تصنيف الدول بناءً على مستوى دخولها أو مستوى القدرة والتطور، بل صار المعيار هو الإنسان ومدى نموه وتطوره في الجانب المعرفي والمهارى، محددا بذلك المفهوم الجديد للتنمية البشرية وعلاقته الوثيقة بالتعليم والمعرفة.

2- مؤشرات التنمية البشرية:

على الرغم من أن مفهوم التنمية البشرية أوشع من أن يحتويه أو يقيسه دليل واحد، فان دليل التنمية البشرية، الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عامّ 1990 يقدم بديلا عن الدخل كمقياس لرفاه الإنسان، ان الغرض الأساس من قياس التنمية البشرية هو تقييم مسيرة التنمية والتعرف على جدية الجهد المبذول ومدى الإقتراب من تحقيق أهداف التنمية البشرية، ومن ثم تبيان المدى الذي نجحت أو فشلت فيه السياسات في تحقيق نتائج تنعكس إيجابيا على أوضاع الناس وفي الفقرة الاتية سنحاول ان نلقي الضوء جدية الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتحقيق التنمية البشرية فيها.

أولا: مؤشرات التعليم في الدول العربية: هناك عدد من المؤشرات يمكن الاسترشاد بها لبحث الجهود المبذولة للنهوض بالتعليم في الدول العربية لعل أهمها مايأتي:

أ-**الإنفاق العام على التعليم** : تتفاوت الدول العربية في نسبة إنفاقها على التعليم من إجمالي الدخل القومي الإجمالي،وتظهر البيانات المتوافرة (الملحق 1) انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم من الدخل القومي الإجمالي اثناء المدة 2008-2011 عما كانت عليه في عام 1990 في غالبية الدول العربية ،إلا إن بعض الدول سجلت خلال هذه المدة مستويات مرتفعة في نسبة الإنفاق على التعليم تتراوح بين 5.1% في سوريا و8.4% في جيبوتي، وفي المقابل تبلغ هذه النسبة في الدول المتقدمة حوالي 5.1%، كما سجلت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام مستويات مرتفعة فاقت حوالي 23% في السعودية والإمارات وجيبوتي وتونس

والمغرب،وتراوحت بين حوالي 8%و 24% في باقي الدول العربية الأخرى،باستثناء الصومال،التي انخفضت فيها هذه النسبة بشكل كبير من حوالي 8.7%عام 1981 إلى حوالي 2% في خلال المدة 2008-2011 بسبب الأحداث الداخلية التي تشهدها البلاد.

ب- معدل القيد في التعليم : في مجال القيد الصافي الخاص بالتعليم الابتدائي(عدد الطلبة المقيدين في احد مستويات التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة) ،بيانات(الملحق 2) تظهر انه اثناء المدة 1990-2012 إن أربع عشر دولة عربية قد سجلت ارتفاعا في هذا المجال إذ تراوحت هذه النسبة ال90% في غالبية الدول عربية ،في حين بقى هذا المعدل منخفضا في كل من اليمن(40%) والعراق(84%) ،ويعزى ذلك إلى الاحداث الداخلية التي تشهدها هذه البلاد في السنوات الاخيره ،ويذكر إن جميع الدول العربية عملت جاهدة على تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي،وذلك لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2015.

أما القيد الصافي في المرحلة الثانوية،فيظهر من بيانات (الملحق 2) ، تفاوتا مابين الدول العربية في هذا المجال،إذ تمكنت خمس دول عربية فقط من تحقيق معدلات قيد تفوق 80% عام 2012،بينما بقيت منخفضة في اليمن والعراق،وتراوحت ما بين 85% في موريتانيا وحوالي 66.2% في جيبوتي، ويعود ذلك إلى انخفاض الطاقة الاستيعابية في التعليم الثانوي،وارتفاع نسب التسرب في التعليم الابتدائي،مما يشير إلى وجود حاجة ماسة للتوسع في البنية الأساسية للتعليم الثانوي،وربطه باحتياجات سوق العمل،وإجراء إصلاحات جوهرية في نظامي التعليم الأساسي(الابتدائي) والثانوي .

وفيما يخص معدلات القيد الصافي في التعليم العالي،نلاحظ تتفاوت الدول العربية في هذا المجال،فبلغت معدلات القيد حوالي 58% في ليبيا،وحوالي 50% في لبنان،بينما تصل مستوياتها الدنيا إلى حوالي 2.3% في جيبوتي،وحوالي 3.2% في موريتانيا،وسجلت جميع الدول العربية باستثناء سوريا وقطر،تقدما ملحوظا في الالتحاق بالتعليم العالي اثناء المدة 1990-2012،إلا إن معدلات القيد في عام 2005 لا تزال منخفضة قياسا بالمستويات العالمية،إذ تراوحت هذه المعدلات بين 10% و20% في ست دول عربية،بينما بلغت في كل من البحرين والإمارات حوالي35%،والأردن حوالي 39%،وقد اسهم التوسع في التعليم العالي الخاص في مصر والأردن والإمارات وقطر والكويت في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي،بينما أدت محدودية البنية الأساسية للتعليم العالي الرسمي وانخفاض مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي إلى تدني نسبة معدلات القيد الإجمالية في هذه المرحلة التعليمية لتبقى دون 10%في جيبوتي والسودان وسوريا وموريتانيا(الملحق 2).

هذا ونظرا للتحولات الراهنة باتجاه التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة ومجتمعات المعلومات،فان مؤشرات العلم والتقانة المرتبطة بهذه التحولات تعد أساسية لتحديد مكانة البلد المعني على خارطة التنافسية الدولية،كما وتشكل قاعدة لابد من الاستناد إليها في صياغة سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخططها،فالبيانات الخاصة بمعدلات الإنفاق على البحث والتطوير اثناء المدة الممتدة بين1996-2003 كنسبة من إجمالي الناتج القومي في الدول العربية تدعو إلى القلق،إذ إن الدول العربية تنفق مبالغ ضئيلة من ناتجها القومي على أنشطة البحث والتطوير العلمي،تتراوح بين 0.02% و 0.9% بينما بلغ المتوسط العالمي عام 2000 بما يقرب من 2.4% ومتوسط الدول النامية في العام نفسه 0.6%.

وفي سياق توليد المعارف التكنولوجية،تبين البيانات المتعلقة ببراءات الاختراع التي منحت لمواطني الدول العربية بوضوح التخلف الفادح الذي تعاني منه المنطقة،ومن الجدير بالذكر إن طلبات تسجيل الاختراع غالبا ما يقدمها غير المقيمون في البلد المعني،كما هو واضح في حالة الإمارات العربية وعمان على وجه الخصوص،إذ قارب هذا العدد 90 ألف و75 ألف للبلدين على لغير المقيمين بينما لم يقدم المقيمون أي طلب تسجيل.

والصورة قاتمة كذلك بالانتساب إلى مراحل التعليم الجامعي لدراسة المواضيع العلمية والهندسية،إذ إن نسبة الخريجين من فروع العلوم والهندسة اثناء المدة 1997-2004 تتراوح بين 4.6% في اليمن و 26.2% في سوريا ويشار هنا إلى إن المشهد ربما أضحى مدعاة لقدر اكبر من القلق إذا ما أخذت بالاعتبار نوعية التعليم الذي تقدمه الدورات الجامعية في المجالات المذكورة أعلاه بالنظر إلى ما تحتاجه السوق الوطنية من جهة،وهجرة المتميزين ممن حازوا الكفاءات المناسبة إلى الخارج بعد تأهلهم،من جهة ثانية.

كما إن الدول العربية لا تحتل مكانة أفضل إذا ما قيست إمكاناته لاستخدام التكنولوجيات الناضجة والجديدة معا وفقا لمؤشر الانجاز التكنولوجي،وهو مؤشر وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعرض نتائج تطبيقه في تقريره السنوي عن التنمية البشرية عام 2001*،فقد اظهر مؤشر الانجاز التكنولوجي إن الدول العربية التي أمكن الوصول إلى المعطيات اللازمة من اجل تصنيفها،وهي مصر وسوريا،تحتل مواقع متدنية حتى بالنسبة لبعض دول العالم الثالث.

وقد تراوحت معدلات الصادرات التي تضمنت مدخلات تكنولوجية حديثة من الدول العربية نسبة لإجمالي الصادرات اثناء المدة 2001-2003 بين قيمة عظمى تقارب2% في كل من لبنان والأردن والإمارات العربية وعمان،وقيمة دنيا تقارب 0.0002%في قطر،بينما بلغت قيمة المعدل العالمي للصادرات المتضمنة لتكنولوجيات حديثة نسبة لإجمالي الصادرات قرابة18%،مما يشير إلى إن أكثر الدول تضمينا للتكنولوجيات الحديثة في صادراته عام 2003، هو لبنان،اذ قاربت صادراته التي تجسد تكنولوجيات حديثة عشر القيمة الوسطية لدول العالم.

ج-نسبة الأمية بين البالغين: من الممكن أيضا توضيح انخفاض إنتاجية الإنفاق الحكومي في مجال التعليم إذا تطرقنا إلى نسبة الأمية بين البالغين(15 سنه فأكثر)،فهذه النسبة قدرت بحوالي 29.7%،وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع دول العالم باستثناء إقليمي جنوب أسيا(52.6%)،وإفريقيا جنوب الصحراء(48.8%)،وتشير البيانات المتاحة إلى إن حوالي 70%من الأميين في العالم العربي يتوزعون في خمس دول عربية هي مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن،(الملحق3).

وعليه يمكن القول إن مؤشر الأمية بين البالغين الوارد في أعلاه يعد بنظر الاقتصاديين من أهم المؤشرات التي تشير إلى عدم كفاءة إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية،وبالتالي يمكن القول ان هناك مؤشر يؤكد على انعدام كفاءة الموازنة العامة في الدول العربية في مجال الخدمات الاجتماعية...

ثانيا: مؤشرات الصحة : كما هو الحال مع مؤشرات التعليم أعلاه،فهناك أيضا عدد من المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها للوقوف على الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في المجال الصحي لعل أهمها مايلي:

ا- **الإنفاق العام على الصحة :** تتفاوت الدول العربية تفاوتا كبيرا في نسب إنفاقها على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، وتراوحت هذه النسبة في عام 2011 بين 2.1%في الكويت و12.8% في فلسطين(الملحق 4)، وقد سجلت هذه النسبة مستويات مرتفعة في تسع دول عربية تراوحت بين5% في اليمن ولبنان 11%،وتفوق هذه النسب مثيلاتها في الدول النامية مثل إيران (3.6%) وتركيا(5.4%)،وتقارب مثيلاتها في الدول المتقدمة، في حين تتراوح نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من إجمالي الإنفاق العام ما بين حوالي 3.4% في العراق و 11.6% في تونس، وقد سجلت هذه النسبة في عام 2004 مستويات مرتفعة تجاوزت 7.2% في كل من مصر ولبنان والسودان والجزائر وكما يوضحها الملحق المذكور.

إن الذي يهمنا هنا هو إنتاجية هذا الإنفاق،وبعبارة أخرى ماهي ثمرات هذا الإنفاق؟ إن الإجابة على هذا السؤال سيكون من خلال المؤشرات الآتية:

ب-**الرعاية الصحية:** تمكنت غالبية الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، وبلغت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية في عام 2011 حوالي 100% في أربع دول هي الإمارات والبحرين وقطر والكويت،وتزيد هذه النسبة عن 90% في عشر دول منها مصر والجزائر والأردن وعمان والسعودية...الخ(الملحق 4)، في حين تقل عن 70% في السودان وموريتانيا وتصل إلى أدنى مستوى لها في اليمن بحوالي 50%،كما تشير الاحصائيات التي يعكسها الملحق 4 إلى حصول المناطق الحضرية على نسبة اكبر من الخدمات الصحية،ويتضح من بيانات الملحق 4 للمدة المتاحة 1997-2005 إلى عدم كفاية الكوادر الطبية(أطباء-كادر تمريض) لعدد السكان في الدول العربية،إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في أربع عشر دولة بين حوالي 100 طبيب في تونس وحوالي 325 طبيبا في لبنان،في حين يتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف من السكان بين 118 ممرضة في لبنان وحوالي 494 ممرضة في قطر،وتعاني كل من اليمن وموريتانيا والسودان وجيبوتي والصومال من ندرة اكبر في الكوادر الطبية،إذ ينخفض عدد الأطباء وعدد الممرضات لكل مائة ألف من السكان إلى اقل من 51 طبيبا وحوالي 72 ممرضة،كما تعاني هذه الدول من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير،إذ يبلغ هذا العدد حوالي 1.1الف شخص في المغرب ،ويصل العدد إلى حوالي 1.7 الف شخص في موريتانيا،في حن يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى بين 210-770 شخص.

ج- **العمر المتوقع عند الولادة :** بلغ العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية حوالي 67.5 عاماً ، وسجل هذا المتوسط ارتفاعاً مطرداً اثناء المدة 1995-2006 في الدول المتقدمة ، حيث ارتفع مثيله في البلدان النامية والبالغ حوالي 66 عاماً، وقد سجل عدد من الدول العربية معدلات مرتفعة للعمر المتوقع عند الولادة قارب نظيراتها في الدول المتقدمة ، إذ بلغ هذا المعدل،عام 2006 في الإمارات حوالي 78 عاماً ، والكويت 76 عاماً، والبحرين وعمان وقطر حوالي 75 عاماً ، وتونس وليبيا حوالي 74 عاماً ، ولبنان وفلسطين والسعودية والأردن الجزائر ومصر حوالي 72 عاماً ، ويعزي ارتفاع هذا المعدل إلى تحسن مستوى المعيشة وتقدم خدمات

الرعاية الصحية ، وارتفاع الإنفاق على الصحة ، إلا إن الدول العربية الأقل نمواً لا تزال تشهد معدلات منخفضة للعمر المتوقع عند الولادة ، إذ تصل في السودان 58 عاماً ، جيبوتي 54 عاماً ، والصومال 47 عاماً

د- **وفيات الأطفال** : انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي في غالبية الدول العربية في عام 2006 عن ما كان عليه في عام 2000،وبلغ هذا المعدل لجميع الدول العربية حوالي 46 حالة وفاة،وهو يقل كثيرا عن مستواه في الدول النامية والبالغ حوالي 57 حالة وفاة،وقد بلغ هذا المعدل في الدول المتقدمة في عام 2004 حوالي اقل من 5 حالات وفاة ،من جانب آخر،انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي في عام 2006 عما كان عليه في عام 2000 في جميع الدول العربية باستثناء مصر وقطر السعودية،حيث ارتفع هذا المعدل من 33.8 حالة وفاة إلى حوالي 35 حالة وفاة،ومن حوالي 13.7 حالة وفاة إلى حوالي 21.6 حالة وفاة إلى 25 حالة وفاة ،على التوالي، أما المعدل بالنسبة للدول المتقدمة فقد كان اقل من 6 حالات وفاة ،ويشير الانخفاض المطرد في معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة إلى إن غالبية الدول العربية حققت تقدما ملموسا في تخفيض هذين المعدلين وفق الهدف المعلن في منظمة اليونيسيف بتخفيضهما إلى الثلثين اثناء المدة 1990-2015.

و- **المياه والصرف الصحي:** بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنه(نقية) حوالي 86% من سكان الدول العربية عام 2004،وتفوق هذه النسبة مثيلتها في الدول النامية البالغة حوالي 79% وعلى المستوى العالمي البالغة 83%،ويعزى هذا التقدم إلى التوسع في مشاريع تحلية المياه وحفر الآبار،وتوسيع نطاق شبكات توزيع المياه،غير انه من جانب آخر،نلاحظ إن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب لا تزال كبيرة،إذ تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنه للشرب في المدن حوالي 94%،بينما تبلغ هذه النسبة في الريف حوالي 76%،وقد تمكنت أربع دول عربية فقط،وفقا للبيانات المتاحة للعام 2004،من توفير مياه شرب نقية للشرب لجميع السكان وهي الكويت ولبنان والإمارات وقطر(علما إن نسبة سكان هذه الدول الأربعة وفقا للملحق 2 لا تتجاوز 3.6% من إجمالي سكان الوطن العربي)،بينما تراوحت هذه النسبة بين 70% و 98% في السودان وليبيا وعمان وجيبوتي والعراق والمغرب والجزائر وتونس وسوريا وفلسطين والسعودية والأردن ومصر،وبقيت دون ال 70% في موريتانيا والصومال واليمن.

ومن جانب آخر،سجلت نسبة السكان الذين يتوفر لديهم صرف صحي ملائم ارتفاعا ملحوظا اثناء المدة 1990-2004، إذ تجاوزت هذه النسبة حوالي 90% في عشر دول عربية من بينها قطر والكويت اللتان بلغت فيهما حوالي 100%،إلا إن هذه النسبة بقيت دون مستويات متدنية تقل عن 36% في اليمن وموريتانيا والصومال والسودان،وتشير البيانات نفسها إلى وجود فجوه كبيرة بين الريف والحضر في توفير خدمات الصرف الصحي الملائمة في معظم الدول العربية الأقل نموا.

وعليه يمكن القول إن الإنفاق العام على الصحة في الدول العربية كان أكثر إنتاجية من الإنفاق على التعليم،غير انه ليس بمستوى الطموح...

وبشكل عام يمكن القول إن الجهود المبذولة في الدول العربية لم تستطع أن تنهض بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة بدلالة الزيادة الحاصلة في الفقر والتفاوت في توزيع الدخل وزيادة نسبة الأمية بين الكبار،فضلا عن تدهور بعض المؤشرات الصحية وخاصة بين الريف والحضر.

ثالثا: مؤشر حماية البيئة:

يتسم الوضع البيئي في الدول العربية بالتدهور المستمر نظراً لعدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الناتجة عن قلة الوعي وضعف السياسات المرتبطة بالبيئة،فلم تحظ خطط وبرامج الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية اللازمة،مما اسهم في زيادة معدلات التلوث والتدهور بسبب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية، مثل الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة، مما ترتب عليه تلوث المنتجات الزراعية والتربة والمياه،كما دمرت مناطق طبيعية لاستخدام كميات كبيرة من أخشاب الأشجار والرمل الطبيعي لبناء المنازل.

ومما يزيد من تفاقم الوضع البيئي في عدد من الدول العربية الإفراط في استخدام الموارد المائية وتلوثها، حيث تسهم ندرة الموارد المائية التقليدية في تجاوز مستوى الضخ المستوى الآمن للمياه الجوفية، مما يعرض الأحواض المائية للنضوب في وقت قصير،هذا إلى جانب هدر كميات كبيرة من المياه السطحية والتي تقدر بنحو 91 مليار م 3 سنوياً، أي حوالي أكثر من نصف الموارد المائية السطحية المستخدمة في الزراعة، مما ينجم عنه عدة مشكلات تتمثل في ارتفاع مستوى الماء الأرضي، والتملح، واستنزاف بعض العناصر الغذائية من التربة، وانخفاض العائد من المياه، وتدني إنتاجية الأرض(جامعة الدول العربيه،2008،ص43-64).

وتتعرض الموارد الأرضية والزراعية للتدهور البيئي، حيث تدهورت نوعية التربة الزراعية في كثير من المناطق،وبالتالي تراجعت إنتاجية المراعي الطبيعية والثروة الحراجية، وعموماً يعتبر الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات أحد مؤشرات الضغط على البيئة، لاسيما إذا ما تسربت كميات منها إلى الأحواض المائية والتربة، مما يعرض صحة الإنسان للخطر من جراء تناول مواد غذائية ملوثة.

وبوجه عام، فإن جهود تنمية المتاح من الموارد وتحسين إدارتها واستخدامها يعد من أهم توجهات التنمية اثناء العقدين القادمين، ومن المجدي أن تتبنى الدول العربية مجتمعة برامج وخطط مشتركة للتعاون فيما بينها للحد من ظاهرة التدهور البيئي من خلال استثمار الأحواض المائية المشتركة، وتحسين كفاءة استخدام مياه الري، وتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية، والتوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، ونقل وتوطين التقنيات الملائمة لظروف الزراعة العربية، ودعم وتطوير البحث الزراعي، وتنسيق التشريعات الخاصة باستعمال الأراضي والحد من الزحف العمراني والرعي والتحطيب الجائرين.

وعلى العموم يمكن استخدام المؤشرات الاتية لتقويم الجهود المبذولة في حماية البيئة في الدول العربية:

1- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية: حسبما أعلنت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن" حق الإنسان في المياه يكفل للجميع الحصول على مياه كافية ومأمونة وسائغة ويسهل الحصول عليها ومتاحة بسعر معقول، وذلك للاستخدام الشخصي والمنزلي "وتمثل هذه الصفات الأساسية الخمس الركائز التي يستند إليها أمن المياه .كما تمثل هذه الصفات أيضًا نقاطًا مرجعية لأحد حقوق الإنسان التي تعرضت للانتهاك بصورة مستمرة وعلى نحو واسع فيما يتعلق بقطاع كبير من البشر، وبالنسبة لقرابة 1.1 بليون نسمة،تعد المياه الكافية والمأمونة والسائغة والتي يسهل الحصول عليها والمتاحة بسعر معقول بمثابة أحد الآمال المعقودة على المستقبل وإن كانت ليست واقعًا ماثلاً في الحاضر.(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،2006،ص77)

وتعد المنطقة العربية من أكثر المناطق فقرا في الموارد المائية،إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه المتاحة 860 متر مكعب مقابل 7700 متر مكعب على المستوى العالمي،وتتفاوت الدول العربية في هذا المؤشر ما بين 1767 متر مكعب في العراق كحد أعلى و 166.9 متر مكعب في جيبوتي كحد أدنى،وعموما تجاوزت ست دول عربية فضلا عن العراق ما يمكن أن يطلق عليه بخط الفقر المائي البالغ 1000 متر مكعب للفرد والدول هي،الإمارات والسعودية وسوريا وليبيا ومصر وموريتانيا(د. نوزاد عبد الرحمن إلهيتي،2005،ص9-10).

2- متوسط نصب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالدونم(2500 متر مربع) من إجمالي الأرض المزروعة،وشهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا اثناء العقدين الماضيين،إذ انخفض من 0.67 دونم للفرد عام 1995 إلى 0.57 دونم للفرد عام 2002،وكان نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في السودان هو الأعلى دائما في الدول العربية حيث بلغ 1.28 دونم للفرد ،أما في اليمن فقد كان المتوسط هو الأقل عربيا حيث بلغ 0.22 دونم للفرد في عام 2002 (د. نوزاد عبد الرحمن إلهيتي،2005،ص9-10).

وبصفة عامة يتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة إلى الانخفاض،ويرجع تفسير ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني،ولذلك فان الدول العربية ستواجه في المستقبل القريب صعوبة في توفير الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان مالم تأخذ بتطبيق الأساليب والابتكارات التكنولوجية الزراعية في الزراعة العربية وما لم تزيد من استثماراتها العامة في مجال البنية الأساسية الزراعية.

3-الأراضي المصابة بالتصحر: يعد التصحر بمختلف أشكاله أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وصيانة الأراضي الزراعية في الدول العربية، نظراً لوجود أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وبسبب انخفاض المعدلات السنوية لسقوط الأمطار إلى أقل من 300 مليمتر، وتعرض معظم المناطق لعوامل التدهور والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

وتقدر مساحات الأراضي الصحراوية في الدول العربية بحوالي 9.8 مليون كيلو متر مربع تمثل حوالي 68 % من المساحة الإجمالية للدول العربية، وتمثل المساحات الصحراوية في إقليم شبه الجزيرة العربية حوالي 90 % من المساحة الإجمالية للإقليم، مقاب 78% في إقليم المغرب العربي، و 45 % في الإقليم المتوسط الذي يشمل حوض النيل والقرن الأفريقي و 36% في إقليم المشرق العربي،وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 2.9 مليون كيلو متر مربع، يتركز معظمها في إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي بنسبة 40.4 %، وفي إقليم المغرب العربي بنسبة36.4% مقابل13% في إقليم المشرق العربي و10.2% في إقليم شبه الجزيرة العربية، وتتفاوت حدة التصحر في الدول العربية من دولة إلى أخرى حيث توجد أكبر المساحات المتصحرة في كل من ليبيا ومصر وجيبوتي والأردن،كما تعتبر قطر والإمارات والكويت والبحرين أكثر الدول العربية معاناة من هذه الظاهرة، وتقل بالمقابل المساحات المتصحرة في كل من تونس والصومال وسورية(جامعة الدول العربية،2008،ص46-47).

4- مؤشر الاستدامة البيئية: يقصد بمؤشر الاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير ، ويقيس المؤشر وضع النظم البيئية في حالتها الطبيعية وتلك التي تتم إدارتها ، والضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة معدلات التلوث (د. نوزاد عبد الرحمن إلهيتي،2005،ص9-10) ،ويقيس المؤشر الآثار والتفاعلات البيئية الحاصلة ، ويتبع مدى قدرة المجتمع على التكيَف مع الإجهاد البيئي ودرجة مساهمة كل دولة في جهود التنسيق العالمي للتصدي للمشاكل البيئية المتزايدة ويتكون مؤشر الاستدامة البيئية من 5 عناصر تشمل(جامعة الدول العربية، ،2008،ص46-47): الأنظمة البيئية ، تخفيف حدة الإجهاد البيئي ، قدرة الأفراد والأنظمة الاجتماعية على تحمل الاختلالات البيئية ، القدرة الاجتماعية والمؤسسية وجهود التنسيق مع الدول الأخرى فيما يرتبط بالمشكلات البيئية العالمية ، ويدرج ضمن هذه العناصر 21 متغيرا منها الهواء ، نوعية المياه ، كمية المياه ، التنوع البيولوجي ، التربة ، تلوث الهواء ، تخفيف الإجهاد المائي ، غدارة الموارد الطبيعية ، معدل النمو السكاني ، الصحة البيئية ، العلوم والتكنولوجيا ، ويحتسب رصيد المؤشر من متوسطات المتغيرات كنسبة مئوية تتراوح بين صفر إلى 100 وكلما انخفض الرصيد المسجل دل ذلك على ضعف الاستدامة البيئية في الدولة والعكس صحيح،ويشير تقرير الاستدامة البيئية لعام 2004 إلى احتلال خمس دول عربية المراكز العشرة الأخيرة وهذه الدول هي السعودية واليمن والكويت والسودان والعراق ، والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول (1) مؤشر الاستدامة البيئية في الدول العربية

التسلسل	الدولة	الترتيب عالميا لعام 2002	الترتيب عالميا لعام 2004	الرصيد لعام 2002	الرصيد لعام 2004
1	تونس	61	55	50.8	51.8
2	سلطنة عمان	120	83	40.2	47.9
3	الأردن	53	84	51.7	47.8
4	الجزائر	70	96	49.4	46.0
5	المغرب	73	105	49.1	44.8
6	الإمارات	141	110	25.7	44.6
7	مصر	74	115	48.1	44.0
8	سوريا	107	117	43.6	43.8
9	موريتانيا	126	124	38.8	42.6
10	ليبيا	124	126	39.3	42.3
11	لبنان	106	129	43.8	40.5
12	السعودية	138	136	43.2	37.8
13	اليمن	-	137	-	37.3
14	الكويت	142	138	23.9	36.6
15	السودان	102	140	33.2	35.9
16	العراق	139	143	33.2	33.6

المصدر :د.نوزاد عبد الرحمن،مصدر سابق،ص27

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن ست دول عربية هي (تونس ، سلطنة عمان ، الإمارات، موريتانيا ، السعودية ، والكويت) قد سجلت تطورا بالمؤشر في عام 2004 مقارنة بعام 2002 ، في حين تراجع مؤشر الاستدامة البيئية في تسع دول عربية وهي (الأردن ، الجزائر ،المغرب ، مصر ، سوريا، ليبيا ، لبنان، السودان والعراق) ، وقد دخلت اليمن المؤشر لأول مرة هذه السنة ، بينما خرجت الصومال ،وصفوة القول فإن تدني مؤشر الاستدامة البيئية في الدول العربية سوف يقلل من مؤشر التنافسية الاقتصادية والتنمية المستدامة فيها.

وفيما يخص المؤشرات الخاصة بالموازنة العامة ،فيمكن التعرف على دور الموازنة العامة في حماية البيئة من خلال الاستعانة بمؤشري الإنفاق العام على البيئة ونسبة الضرائب الخضراء من إجمالي الإيرادات الضريبية،وفيما يخص مؤشر الإنفاق على البيئة فيلاحظ عدم توافر هذه البيانات (إن لم تكن معدومة أصلا) مما يحد من معرفة دور الموازنة في هذا المجال،أما فيما يخص الضرائب الخضراء(المفروضة على البيئة)،فهذه الضرائب غير مشرعة أصلا،مما يدل على إن الموازنة العامة العربية لم تستخدم الضرائب في حماية البيئة والتقليل من تدهورها.

الاستنتاجات

1- يعد التعليم، وخاصة التعليم الأساسي، المجال الحيوي للتنمية البشرية ومن المحددات الرئيسة لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة، وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الاساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2011 97% مقابل 98.2 في الدول ذات التنمية البشرية المنخفظة و 113% في الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة.

2- أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق وجزر القمر واليمن شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، ومن الجدير بالذكر أن عدم المساواة بين الجنسين، في الالتحاق بالتعليم يسبب تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 3- على الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعد مقبولا،فإن كفاءة أداء انظمتها التعليمية لا يزال متواضعا.

4- بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 34 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي،وبالرغم من ان هذا المعدل يعد منخفظا بالقياس الى الدول النامية(40 حالة وفاة)،الا انه يعد مرتفعا اذا ماقورن بالدول الصناعية(4 وفيات).

5- تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية،حيث تجاوزت عام 2011 نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 90%.

5- اشارت البيانات الى عدم كفاية الكوادر الطبية(اطباء،كادر تمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية،كما ان الرعاية والعلاج الصحيين لايتمان في كل الدول العربية عبر اليات حديثة مستدامة ومعممة كالتامين الصحي الاجباري،كما ان الفقراء في كثير من الاحيان لايتمكنون من النفاذ الى العلاج الصحي في حال اصابتهم بامراض مستعصية.

7- بلغت نسبة الانفاق على الصحة كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي حوال 4.3% في الدول العربية وهي تقل كثيرا عن المستوى الدولي حوالي 10% . .%

8- لقد اصبح من الواضح أن مستقبل رفاهية الجنس البشري وأمنه يتوقف على تقليل الآثار البيئية السلبية لأنشطة الإنسان على البيئة التي نعيش فيها والتي نجمت عن التلوث البيئي بمختلف اشكاله وزيادة الهدر في الموارد الطبيعيى والافراط في استعمال الاسمدة، ولقد اصبحت العلاقة بين القضايا البيئية وإدارتها وبين الأمن الوطني والدولي أمرًا مسلمًا به كما يتزايد ادراك الحاجة إلى القيام بجهود مكثفة دولية واقليمية ومحلية وانسانية بشأن هذه القضايا البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول.

التوصيات:

1- ان التنمية البشرية هو المنهج الحكومي وشيء أساسي وحيوي الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع .

2- يجب ان يكون هناك اهتمام عالمي من قبل المنهج الحكومي وكذلك اهتمام المؤسسات والشركات بتنمية قدرات العاملين لديها وعلى جميع المستويات الوظيفية.

3- عدم احتكار السلطة ومراقبة الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وملاحظة الأوضاع السكانية وأوضاع العمل وتطوير أساليب التعليم مع تعزيز ثقافة العمل والانجاز مع إمكانية ان يكون هناك مرونة البناء الاجتماعي والمساواة الاجتماعية لتهيئة البيئة النفسية والتي تشجع على التنمية.

4- ان بعض الدول العربية الاقل نموا لا تزال تواجه نقصا حادا في مستوى القيد في المرحلة الأولى من التعليم،الامر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود في هذا الجانب.

5- على الدول العربية أن تولي اهتماما كبيرا لكفاءة الإنفاق على التعليم،أي إلى رفع كفاءة الموارد مع السعي الى مضاعفة العائد الاقتصادي على التعليم الى حده الأقصى.

6- لابد من ايجاد اليات تمكن من رفع وديمومة تمويل الخدمات الصحية في ظل التطورات الحاصلة في التركيبة السكانية في كل الدول العربية،وان يتم زيادة المخصصات الممنوحة للقطاع الصحي..

7- التركيز على البيئة وبرامج حمايتها من قبل الإدارة العامة المعنية مع الأخذ بنتائج الدراسات البيئية وخاصة تلك التي تركز على النواحي الإنسانية والمستويات البيئية المطلوبة.

8- الاهتمام بالتقويم البيئي ودمج مشروعات البيئة في عمليات التنمية ،وتدريب وتأهيل منسوبي المدن والبلديات تدريبًا حديثًا في مجال صحة البيئة وحمايتها.

9- اجراءات دراسات وبحوث متخصصة وتطبيقية في مجال صحة البيئة والتوازن البيئي.

المصادر

1- UNDP, Human development Report, 1990

2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، العراق- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

3- عقيل حميد جابر الحلو، الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل و البطالة في البلاد النامية

دراسة حالة العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،الجامعة المستنصرية،2008

4- نشرة التنمية البشرية، العدد (5)، الصادرة عن وحدة التنمية البشرية في بيت الحكمة، بغداد، آيار/ 2006

5- محبوب الحق، مفاهيم التنمية البشرية، التنمية البشرية في الوطن العربي، الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، منتدى الفكر العربي ، عمان ، نيسان،1993

6- جامعة الدول العربية،الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي

2008،2013

7- د. نوزاد عبد الرحمن إلهيتي،التنمية المستدامة في المنطقة العربية – الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية،مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة،العدد 25، نوفمبر (نوفمبر) 2005،ص25

8- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2006 – القوة والفقر وأزمة المياه العالمية،نيويورك،2006

ملحق (1) %الإنفاق على التعليم في الدول العربية

الدولة	الإنفاق العام على التعليم									
	الإجمالي من الدخل القومي %					الإجمالي من الإنفاق العام %				
	1970	1980	1990	2005-1996	2011-2008	1970	1980	1990	2005-1995	2012-2008
الأردن	3.7	6.6	7.0	5.0	3.1	9.3	14.4	17.1	16.0	12
الإمارات	–	1.3	1.7	1.6	1	–	–	14.6	27.4	23.4
البحرين	–	2.9	5.0	3.1	2.6	–	9.4	14.6	15.0	8.9
تونس	7.1	5.4	6.2	(1) 7.0	6.2	23.2	16.4	13.5	(1) 28.7	17.3
الجزائر	7.9	7.8	5.5	5.1	4.4	31.6	24.3	21.1	24.0	11.4
جيبوتي	–	–	–	7.1	8.4	–	–	10.5	27.3	12.3
السعودية	3.5	4.1	6.0	6.7	5.1	9.8	8.7	11.7	27.6	17.7
السودان	–	4.3	–	0.8	0.8	–	9.1	–	8.0	18.8
سورية	3.9	4.6	4.3	3.5	5.1	9.4	8.1	17.3	9.0	19.2
الصومال	1.0	(2)1.0	–	–	-	7.6	(2) 8.7	–	2.0	2
العراق	–	3.0	–	–		–	–	–	–	-
عُمان	–	2.1	3.5	4.3	3.1	–	4.0	7.2	9.4	10.9
فلسطين	–	–	–	–	4.6	–	–	–	17.8	18.1
قطر	3.3	2.6	3.4	2.9	2.4	8.9	7.2	–	10.5	7.3
الكويت	4.2	2.4	3.2	4.5	3.8	11.2	8.1	3.4	14.2	12.9
لبنان	–	–	–	2.7	2.2	–	13.2	–	11.0	8.4
ليبيا	4.5	3.4	–	–	-	17.4	–	–	–	-
مصر	4.8	5.7	3.8	(3) 4.1	3.7	14.8	(2) 9.4	–	(3) 11.3	9.9
المغرب	3.5	6.1	5.5	6.8	3.7	16.6	18.5	26.1	27.2	18.3
موريتانيا	–	–	–	2.4	5.4	–	–	–	23.0	13
اليمن	–	–	–	5.7	6.6	–	–	–	(3) 15.9	15.5

(1) البيانات لعام 2007 (2) البيانات لعام 1981 (3) البيانات لعام 2006

المصدر: جامعة الدول العربية،الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2008 و 2015 ،ص 287 و ص 398 على التوالي

ملحق (2): معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم

الدولة	دليل المساواة بين الجنسين في التعليم								
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانوية					المرحلة العليا		
	1990	2005	2012	1990	2005	2012	1990	2005	2012
الأردن	1.01	(1) 1.01	0.98	1.04	(1) 1.01	1.03	–	(1) 1.01	1.15
الإمارات	0.97	0.97	0.97	1.14	1.05	1.03	3.00	(2) 2.52	2.05
البحرين	1.00	0.99	0.98	1.03	1.06	1.02	1.40	2.23	2.00
تونس	0.89	(1) 97.0	0.98	0.79	(1) 1.08	1.05	0.70	(1) 1.36	1.60
الجزائر	0.85	0.93	0.94	0.80	1.07	1.04	(3) 0.53	1.37	1.50
جيبوتي	0.71	0.82	0.90	0.65	0.66	0.80	(3) 0.50	0.73	0.68
السعودية	(3) 0.90	1.00	1.0	(4) 0.87	0.96	1.1	(4)0.93	1.47	1.0
السودان	0.75	0.87	0.90	0.78	0.94	0.88	1.00	(5)0.93	0.92
سورية	0.90	0.95	0.97	0.73	0.94	1.00	0.64	–	1.01
الصومال	0.52	–	0.55	0.53	–	0.46	–	–	-
العراق	0.85	0.83	0.84	0.64	0.66	0.75	–	0.59	0.54
عُمان	0.91	1.00	1.01	0.78	0.96	1.08	1.00	1.22	1.93
فلسطين	–	0.99	0.98	–	1.07	1.10	–	1.03	1.41
قطر	0.94	0.99	1.00	1.10	0.98	1.10	2.87	3.38	6.80
الكويت	0.95	0.98	1.03	0.98	1.06	0.98	(3) 1.78	2.19	2.33
لبنان	0.96	0.97	0.91	1.07	1.10	1.07	(3) 0.93	1.15	1.07
ليبيا	0.94	0.98	0.96	1.03	(1) 1.06	1.03	(3) 0.83	(2) 1.09	0.98
مصر	0.85	(1) 0.96	0.94	0.81	(1) 0.94	0.81	0.55	–	0.90
المغرب	0.69	0.89	0.95	0.37	0.85	0.73	0.62	0.84	0.89
موريتانيا	0.74	1.01	1.05	0.47	0.85	0.47	0.16	0.33	0.43
اليمن	0.40	0.71	0.40	0.21	0.48	0.21	0.29	0.38	0.44

(1) البيانات لعام 2004 (2) البيانات لعام 2003 (3) البيانات لعام 1991 (4) البيانات لعام 1992 (5) البيانات لعام 1999

المصدر: جامعة الدول العربية ،الأمانة العامة ، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2008،2013 ،ص286 وص344 على التوالي

ملحق (3) : معدل الأمية في الدول العربية

الدولة	دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية*					
	الفئة العمرية(15سنة فما فوق)			الفئة العمرية (15 – 24)		
	1990	2005	2011	1990	2005	2011
الأردن	2.8	2.7 (1)	2.6	2.2	0.4	0.7
الإمارات	1.0	0.7	1.2	0.6	0.4	2.3
البحرين	1.9	1.8	2.2	1.3	0.5	1.7
تونس	1.9	2.3 (1)	2.3	3.4	5.2	2.2
الجزائر	1.6	2.0 (2)	1.9	2.3	2.4	1.6
جيبوتي	1.8	1.9	1.9	2.0	1.7	1.7
السعودية	2.1	1.9	2.5	2.4	1.6	1.2
السودان	1.7	1.7	1.9	1.9	1.5	1.5
سورية	2ز9	3.6	2.3	2.4	4.6	1.6
الصومال	–	–		–	–	-
العراق	1.6	1.7	2.1	1.7	1.8	1.2
عُمان	1.9	2.0	1.9	3.5	4.4	0.7
فلسطين	–	3.7	3.5	–	0.3	0.9
قطر	1.1	2.0	1.3	0.6	0.3	1.0
الكويت	1.3	1.5 (1)	1.6	1.1	0.7	0.9
لبنان	2.3	2.6	1.8	2.5	2.6	0.6
ليبيا	2.8	3.9	4.0	15.7	22.5	2.0
مصر	1.7	2.7 (2)	1.8	1.7	1.5	1.5
المغرب	1.6	1.7	1.8	1.8	1.7	2.3
موريتانيا	1.4	1.4	1.4	1.4	1.3	1.2
اليمن	1.9	2.4	2.9	2.8	3.1	6.7

(*) دليل المساواة : معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور

(1) البينات لعام 2007 (2) البيانات لعام 2006

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ،صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2008،2013، ص289 و ص348 على التوالي

ملحق (4): المؤشرات الصحية في الدول العربية

الدولة	إجمالي الإنفاق على الصحة	الأنفاق العام على الصحة	الأنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية			عدد الأطباء		عدد الممرضات		عدد السكان	
	%		%		%			لكل 100.000 نسمة				مقابل كل سرير	
	2012		2012		2004 - 1990								
	من الناتج المحلي الإجمالي	من إجمالي الأنفاق العام	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي	1970	1997 – 2005	1980- 1990	1997 – 2005	1970	1997- 2005
الأردن	8.4	17.6	48.4	51.6	98	95	97	40	64 (1)	–	65 (1)	887	507 (1)
الإمارات	3.3	8.8	69.9	30.1	—	–	100	91	202	–	418	–	455
البحرين	3.8	9.2	67.2	32.8	–	–	100	43	109	270	404	230	357
تونس	6.2	10.8	31.2(2)	68.8 (2)	—	–	93	17	103 (2)	294	318 (2)	409	578 (2)
الجزائر	5.2	8.1	72.5	27.5	100	95	98	12	117	–	244	352	549
جيبوتي	7.9	14.1	69.2	30.8	–	–	–	30	18	138	26	157	625
السعودية	3.7	6.8	76.5	23.5	100	88	97	13	137	304	297	847	435
السودان	8.4	10.6	34.4	65.6	–	–	66	7	22	–	51	921	1429
سورية	3.7	5.6	47.4	52.6	96	84	90	26	140	–	194	1007	769
الصومال	3[1]	2.4[1]	44.6 (3)	55.4 (3)	–	–	–	3	4	36	19	981	1429
العراق	8.3	10.2	78.5	21.5	97	78	93	31	66	–	125	513	769
عُمان	2.3	3.6	81.4	18.6	100	94	96	11	166	–	370	–	210
فلسطين	13	10	16.5	83.5	–	–	–	–	162	–	194	–	751
قطر	1.9	5.8	76.5	23.5	100	–	100	51	222	537	494	181	417
الكويت	2.7	5.9	91.3	8.7	100 (2)	–	100 (2)	95	210 (1)	443	385 (1)	207	574 (1)
لبنان	6.3	5.8	27.4	72.6	98	85	95	77	325	–	118	230	278
ليبيا	4.4	7.9	74.9	25.1	100	85	95	37	129	–	360	262	294
مصر	4.9	5.1	38.2	61.8	100	99	99	53	226 (1)	79	280 (1)	459	420 (1)
المغرب	6	6.5	34.3	65.7	100	50	70	8	51	–	72	678	1111
موريتانيا	6.4	7.3	69.4	30.6	–	–	63	6	11	44	56	2907	1667 (1)
اليمن	5.5	4.3	38.3	61.7	80	30	50	3	27 (1)	55	64	1235	1450 (1)

(1)البيانات لعام 2002-2010، (2)البيانات لعام 1991-1996، (3)البيانات لعام2011

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ،صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص290